الأمم المتحدة

E/CN.3/2022/20

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 December 2021
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الثالثة والخمسون

1-4 آذار/مارس 2022

البند 3 (ع) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: إحصاءات الأعمال والتجارة

تقرير لجنة الخبراء المعنية بإحصاءات الأعمال والتجارة

مذكرة من الأمين العام

وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 224/2021 وجرياً على الممارسات السابقة، يشرِّف الأمين العام أن يحيل تقرير لجنة الخبراء المعنية بإحصاءات الأعمال والتجارة. وتصف اللجنة في التقرير التقدم الذي أحرزته خلال العام الماضي من حيث النواتج المنجزة أو التي لا تزال جارية. كما يسلط الضوء على ولاية وبرنامج عمل فريق العمل المعني بإحصاءات التجارة الدولية المنشأ حديثا. وقد حددت اللجنة المجالات الناشئة ذات الأولوية المتصلة بالحالة الراهنة التي توصف بأنها "الوضع الطبيعي الجديد"، وهي تقترح سُبل تناول هذه المجالات. وتشمل المجالات الناشئة ذات الأولوية تأثير الأعمال التجارية على العديد من أبعاد الرفاه والشمول الاجتماعي، والصلة بين النشاط التجاري وما يسمى بـ "الاقتصاد الأخضر"، والتفاعل بين الرقمنة والابتكار والإنتاجية. ويُعرض النهج المقترح لزيادة إدماج إحصاءات الأعمال والتجارة، بالتزامن مع معالجة المجالات الناشئة ذات الأولوية، في إطار الرأي الاستراتيجي المنقح للجنة، الذي يشمل كلا من تحديث المجموعة الحالية من مجالات الأولوية وصلتها ببرنامج العمل.

وترد في الفقرة 31 من التقرير الإجراءات المطلوب من اللجنة اتخاذها.

* E/CN.3/2022/1.

21-18533 (A) 040122 170122

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير لجنة الخبراء المعنية بإحصاءات الأعمال والتجارة

أولا - مقدمة

1 - قامت اللجنة الإحصائية في مقررها 107/52 بما يلي:

(أ) رحبت بتقرير لجنة الخبراء المعنية بإحصاءات الأعمال والتجارة، وأعربت عن تقديرها للعمل الذي اضطلعت به اللجنة؛

(ب) أيدت خطة العمل المقترحة لعامي 2021 و 2022، بما في ذلك إعداد دليل عن المجموعة الأساسية العالمية للمؤشرات الرئيسية للأعمال والتجارة ودليل عن نموذج نضج السجلات الإحصائية للأعمال التجارية؛

(ج) رحبت ببرنامج التدريب وبناء القدرات في مجال السجلات الإحصائية للأعمال التجارية الذي يطبق نموذج النضج لوضع وتعهد سجلات إحصائية للأعمال التجارية في النظم الإحصائية الوطنية، وأوصت بوضع توجيهات بشأن إدماج المعلومات الجغرافية المكانية في السجلات الإحصائية للأعمال التجارية استنادا إلى الخبرات القطرية؛

(د) رحبت بإصدار السجل العالمي لمجموعات المؤسسات التجارية لمعالجة قضايا العولمة ودور المؤسسات المتعددة الجنسيات، ولاحظت أن هناك حاجة إلى تبادل البيانات فيما بين البلدان والوكالات باعتباره أمرا لا غنى عنه في إجراء قياس شامل ومتسق لسلاسل القيمة العالمية في السجل العالمي لمجموعات المؤسسات التجارية، وطلبت إلى جانب ذلك توجيهاً بشأن كيفية الحفاظ على السرية في تبادل بيانات المؤسسات المتعددة الجنسيات استناداً إلى أفضل الممارسات القطرية، ورحبت بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن قاعدة بياناتها التحليلية المتعلقة بفرادى المؤسسات المتعددة الجنسيات والشركات التابعة لها؛

(هـ) أيدت تنقيح *إحصاءات التجارة الدولية للبضائع: المفاهيم والتعاريف 2010*، و*دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات 2010*، مع ضمان الاتساق مع تحديث المعايير الإحصائية الأخرى، مثل نظام الحسابات القومية و*دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي*، وأوصت بمضي اللجنة قدماً في هذا العمل بتمثيل بلدان من مختلف المناطق والوكالات الدولية وبمشاركتها النشطة؛

(و) رحبت بإنشاء فريق عمل جديد معني بالخطة البحثية المشتركة بين إحصاءات الأعمال والتجارة الدولية من أجل تنقيح المعايير المتصلة بالتجارة، وأوصت بأن يعمل فريق العمل الجديد أيضا على وضع مؤشرات جديدة للأعمال التجارية ذات الصلة بالتجارة، وإعداد توجيهات بشأن إدماج خصائص مؤسسات الأعمال التجارية ذات الصلة بالتجارة الدولية في السجلات الإحصائية للأعمال التجارية، وتعزيز برنامج التدريب من خلال التعلم الإلكتروني في مجال إحصاءات التجارة الدولية؛

(ز) طلبت إلى لجنة الخبراء أن تنسق بفعالية عملية إدماج برامج وأساليب العمل مع فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإحصاءات التجارة الدولية على نحو ما أوصى به فريق أصدقاء الرئيس المعني بالإحصاءات الاقتصادية من أجل تفادي ازدواج العمل والنهوض بالتعاون النشط بين البلدان والوكالات.

2 - ويتضمن هذا التقرير موجزا للتقدم المحرز في العمل الذي تقوم به لجنة الخبراء المعنية بإحصاءات الأعمال والتجارة وأفرقة عملها خلال العام الماضي، بما في ذلك رأيها الاستراتيجي المنقح بشأن إحصاءات الأعمال والتجارة (الفرع الثاني - ألف)؛ والمشاورات العالمية بشأن دليل المؤشرات الرئيسية لإحصاءات الأعمال والتجارة (الفرع الثاني - باء)، وبشأن دليل نموذج نضج السجلات الإحصائية للأعمال التجارية (الفرع الثاني - جيم)؛ وتحديثا بشأن السجل العالمي لمجموعات المؤسسات التجارية (الفرع الثاني - هاء)؛ وتحديثا بشأن الخطة البحثية لفريق العمل المعني بإحصاءات التجارة الدولية المنشأ حديثا لتنقيح دليلي إحصاءات التجارة الدولية (الفرع الثاني - واو). ويُعرض في الفرع الثالث برنامج عمل لجنة الخبراء المقترح للفترة 2022-2024. وتُعرض في الفرع الرابع الإجراءات المطلوب من اللجنة الإحصائية اتخاذها.

ثانيا - التقدم المحرز في عمل اللجنة في عام 2021

3 - عقدت اللجنة اجتماعها الرابع افتراضيا يومي 23 و 24 حزيران/يونيه ويومي 7 و 8 تموز/يوليه 2021. وناقشت اللجنة إجراءات المتابعة استجابة لقرار اللجنة الإحصائية في آذار/مارس 2021 بالشروع في تنقيح دليلي إحصاءات التجارة الدولية وإنشاء فريق عمل معني بإحصاءات التجارة الدولية لوضع خطة بحثية مشتركة بين إحصاءات التجارة الدولية والأعمال التجارية وتنقيح وتحديث المعايير والمؤشرات المتصلة بالتجارة الدولية. واستعرضت لجنة الخبراء أيضا التقدم المحرز في عمل أفرقة العمل، ولا سيما التقدم المحرز في تحديد مجموعة أساسية رئيسية لمؤشرات إحصاءات الأعمال والتجارة ونموذج نضج السجلات الإحصائية للأعمال التجارية، وناقشت الأنشطة المستقبلية لأفرقة العمل خلال الفترة 2022-2024.

ألف - الرأي الاستراتيجي بشأن إحصاءات الأعمال والتجارة

4 - أقرت لجنة الخبراء في اجتماعها الرابع بأنه يجب عليها أن تستجيب للدوافع الجديدة للتغيير وأن تفكر في المطالب الجديدة المتعلقة بالسياسات واحتياجات المستخدمين الناشئة عن الحالة الراهنة، أو "الوضع الطبيعي الجديد"، والتغيرات الهيكلية التي طرأت على الاقتصاد والمجتمع في أعقاب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ولذلك، وافقت اللجنة على ضرورة تنقيح رأيها الاستراتيجي بشأن إحصاءات الأعمال والتجارة من أجل إدراج متطلبات توفير البيانات في الوقت المناسب وبأسلوب أكثر تواترا ودقة؛ وروابط إحصاءات الأعمال والتجارة بمجالات السياسة الجديدة الناشئة والمواضعية؛ والتعديلات في إطار الإنتاج، مثل استخدام البيانات الجديدة والبنية التحتية للبيانات القابلة للتشغيل المتبادل من أجل تبادل البيانات الجزئية وتبادلها وربطها بشكل آمن وموثوق به.

5 - ويتمثل الهدف من الرأي الاستراتيجي المنقح في تعزيز التكامل الأفقي (عبر المجالات الإحصائية) والتكامل الرأسي (بين مصادر البيانات والأطر الكلية) لإحصاءات الأعمال والتجارة عن طريق إنشاء فريق عمل جديد معني بإحصاءات التجارة الدولية وتعزيز تفاعله مع أفرقة العمل الأخرى بتنسيق من لجنة الخبراء. وترد مناقشة إضافية لهذه النقطة في الفرع الثاني - واو.

6 - وحددت لجنة الخبراء أيضا مجموعة محدودة من المجالات الناشئة ذات الأولوية عن طريق إدماج عملها مع الأنشطة الجارية الأخرى على الصعيد الدولي، إضافة إلى أفضل الممارسات الوطنية، وهي: الرقمنة والإنتاجية والابتكار؛ و "الاقتصاد الأخضر"؛ والرفاه والإدماج الاجتماعي. ثم واصل مكتب لجنة

الخبراء بحث هذه المجالات الناشئة ذات الأولوية من خلال إعداد ورقات مواقف ومناقشتها. وكان الهدف من ورقات المواقف تقييم مدى أهمية هذه القضايا الناشئة بالنسبة لمستخدمي بيانات إحصاءات الأعمال والتجارة على حد سواء، إلى جانب الفوائد غير المباشرة المحتملة للمجالات الإحصائية الأخرى، مثل الإحصاءات البيئية والاجتماعية. كما تُبرز ورقات المواقف أهمية إدماج المجالات الناشئة ذات الأولوية في برنامج عمل لجنة الخبراء، مع مراعاة توافر مجموعة راسخة من المفاهيم والتعاريف الإحصائية وجدوى إنتاج بيانات ومؤشرات جديدة تستند إلى نهج يركز على المؤسسة التجارية ويكون متجذرا في السجل الإحصائي للأعمال التجارية. وستقدم ورقات المواقف إلى اللجنة الإحصائية بوصفها ورقات معلومات أساسية.

7 - *الرقمنة والإنتاجية والابتكار* - من الواضح أن الرقمنة والإنتاجية والابتكار تؤدي دورا هاما في تشكيل بيئة الإنتاج الاقتصادي والتكنولوجي المعقدة والسريعة التطور التي تسلك شعابها الشركات اليوم. فقد بدأ التحول الرقمي، الذي أدى إلى دمج التكنولوجيا الرقمية في جميع مجالات الأعمال والمجتمع، يغير بشكل أساسي الطريقة التي تقدم بها الشركات القيمة الإضافية للعملاء من أجل الحفاظ على قدرتها التنافسية وازدهارها. أما الابتكار، فمن حيث التكنولوجيا أو التنظيم أو العمليات أو غير ذلك، فإنه لا يقود التحول الرقمي فحسب، بل إنه أيضا في صميم استراتيجية أي مؤسسة تجارية تسعى للتكيف مع بيئة دائمة التغير. ومن خلال الابتكار واعتماد التكنولوجيات الرقمية، تمكنت الشركات من إنتاج المزيد بموارد أقل، ومن تطوير منتجات جديدة والوصول إلى الأسواق العالمية. بيد أن قياس الأثر الذي تخلفه هذه المحركات التكنولوجية والرقمية على مستويات الإنتاجية ومعدلات نمو الأعمال التجارية والصناعات على المستويات المحلية والوطنية والعالمية أمر يتسم بالتعقيد، ويمكن تحديد العديد من الثغرات في البيانات المستخرجة في هذا الصدد.

8 - ومن أجل سد هذه الثغرات في البيانات، يلزم تكييف النظم الإحصائية عن طريق الجمع بين المعلومات الواردة من مجالات الأعمال والتجارة، ووضع نُظم تصنيف ومعايير قياس جديدة تكون أكثر ملاءمة لتجسد بشكل كامل الطابع المعقد للأعمال التجارية والصناعات الجديدة. وبناء على ذلك، ينبغي توسيع السجل الإحصائي التقليدي للأعمال التجارية بإضافة مؤشرات النشاط وتوسيع نطاق التغطية ليشمل رواد الأعمال الرقمية غير المسجلة وإدماج مجموعة موسعة من الإشارات التجارية. واستنادا إلى عدد من المبادرات الدولية الجارية بالفعل، ستركز لجنة الخبراء على تحديد مجالات التكامل المحتملة بين بيانات ومؤشرات الرقمنة والابتكار والإنتاجية، بما في ذلك أثرها على العمالة والربط بين النشاط التجاري والنتائج البيئية (مثلا، التلوث وانبعاثات غازات الدفيئة واستخدام الأراضي). كما ستضع مبادئ توجيهية لتحديد أفضل الممارسات والأساليب المتعلقة بالربط بين البيانات الجزئية دعما لتحليل الإنتاجية على مستوى الشركات، وستكفل حسن توقيت المؤشرات الإجمالية الرئيسية للإنتاجية. وينطوي النهج الكلي الحالي في وضع السياسات، الذي يدمج الأبعاد التجارية والاجتماعية والبيئية، على ضرورة وضع مؤشرات جديدة لتقييم أثر قطاع الأعمال التجارية على بلد ما فيما يتعلق بمجالات إضافية تتجاوز المساهمة في العمالة والناتج المحلي الإجمالي.

9 - *الرفاه والإدماج الاجتماعي* - يحظى الرفاه والإدماج الاجتماعي بمكانة عالية في الخطة السياساتية، وينبغي أن ينعكس دور الأعمال التجارية في هذين المجالين بشكل أفضل في إحصاءات الأعمال والتجارة. ويشمل منظور الأعمال التجارية جوانب مختلفة، مثل سلوك وأداء المؤسسات التجارية كأرباب عمل فيما يتعلق بالوظائف والأجور اللائقة، والعمالة في ظل ظروف خاصة للفئات الهشة، والصحة والسلامة المهنيتين، والتدريب المهني، والتفاعل مع المجتمعات المحلية، والضرائب المدفوعة؛ واستثمارات

الشركات وعملياتها ومنتجاتها وسلوكها وأدائها فيما يتعلق بتغير المناخ والبيئة الطبيعية (أي (إعادة) استخدام المدخلات والطاقة في عمليات الإنتاج والآثار البيئية والصحية لمنتجاتها/خدماتها طوال دورة حياتها)؛ وتأثير تنظيم الشركات وسلوكها وأدائها على رفاهها على طول سلسلة القيمة التي تعمل فيها (أي بغض النظر عن الحدود الوطنية والتنظيمية/القانونية (سواء كانت مستقلة أم لا))، واستراتيجياتها الخاصة بالتوريد، والواردات/الصادرات، والرقابة المباشرة/غير المباشرة على سلاسل الإمداد الخاصة بها.

10 - وفيما يتعلق بالإدماج الاجتماعي، ينبغي إدراج مقاييس إضافية تُعالج، في جملة أمور، تكوين وتنوع موظفي المؤسسات التجارية ومديريها ومنظميها من حيث نوع الجنس والعمر ونوع الأسرة والتعليم والإعاقة والأصل/الإثنية وسلوك وأداء المؤسسات التجارية فيما يتعلق بالتوظيف الشامل للجميع والمسؤوليات الاجتماعية إزاء سوق العمل والسياسات الاجتماعية وفيما يتعلق بعدم التمييز.

11 - *الاقتصاد الأخضر* - يتبوأ مفهوم الاقتصاد الأخضر مكانة عالية في الخطة السياساتية، ليس فقط كوسيلة للحد من تأثير الأعمال التجارية على البيئة وعلى تغير المناخ في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، بل أيضا كوسيلة لزيادة الإنتاجية ونمو العمالة. وكما يتضح من العديد من مبادرات السياسات في جميع أنحاء العالم، فإن الهدف من إجراء القياسات في هذا المجال ذو شقين: تقييم الاستدامة البيئية/المناخية للأعمال التجارية والصناعات، وتقييم أثر السياسات الخضراء كمحرك للقدرة التنافسية للأعمال التجارية. ويوفر الإطار المفاهيمي لنظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية الإطار الإحصائي لمعالجة التفاعل بين الاقتصاد والبيئة على المستوى الكلي. بيد أن اللجنة ينبغي أن تواصل بحث الجهود الرامية إلى وضع إحصاءات للأعمال والتجارة يمكن أن تسهم بشكل أفضل في تجميع هذه الحسابات وأن تواصل معالجة شواغل بيئية محددة (على مستوى أكثر دقة وتجزيئا)، ولا سيما فيما يتعلق بوضع مؤشرات جديدة متجذرة في السجل الإحصائي للأعمال التجارية.

12 - وسيتطلب تصميم وتنفيذ إطار إحصائي لإحصاءات الأعمال، يشمل باستمرار المسائل المذكورة أعلاه ويدمجها بالكامل، تعاونا وتنسيقا أوثق للمقاييس والأساليب بين إحصاءات الأعمال وغيرها من المجالات، ولا سيما إحصاءات سوق العمل، وإحصاءات التجارة الدولية، والإحصاءات والحسابات البيئية؛ وتحديد مصادر البيانات الجديدة وأساليب تكامل البيانات؛ وتصميم وتنفيذ مجموعات بيانات ومؤشرات متكاملة جديدة.

13 - ونظرا لمستوى التعقيد في هذه العملية، ستبدأ اللجنة بحصر المجالات المذكورة أعلاه مقابل المبادرات/المقاييس ذات الصلة في مجالات أخرى، بغية تحديد أهم الثغرات (من منظور المؤسسات التجارية). وستصوغ مقترحات بشأن أساليب ومؤشرات تجميع جديدة في المجالات التي توجد فيها أهم الثغرات فيما يتعلق بالرفاه والإدماج الاجتماعي والبيئة من منظور إحصاءات الأعمال التجارية، بغية إجراء مناقشات داخل اللجنة ومع الأوصياء على الأعمال ذات الصلة، مثل لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية ومنظمة العمل الدولية والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وغيرها، بشأن مدى جدواها وما إذا كانت ستضيف قيمة إلى المستخدمين.

باء - المؤشرات الرئيسية لإحصاءات الأعمال والتجارة

14 - أنهت اللجنة عملها بشأن تحديد مجموعة أساسية من مؤشرات الأعمال والتجارة لتجميعها من قبل المكاتب الإحصائية الوطنية، وذلك باستخدام نهج مرن وقابل للمقارنة دوليا، وبإعداد مذكرات منهجية

وتوجيهات لكل مؤشر (”الصحائف التقنية“). وقد صممت المؤشرات لتلبية احتياجات المستخدمين من حيث تحسين الجودة وزيادة دقة البيانات في الإحصاءات الحالية المتعلقة بالأعمال والتجارة، من أجل معالجة المجالات ذات الأولوية التي حددتها اللجنة، وهي: ديموغرافيا الأعمال التجارية، وديناميات الأعمال التجارية، وريادة الأعمال؛ والعولمة والرقمنة؛ والرفاه والاستدامة دعما لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويُنظر بعناية في إيجاد اتساق بين تلك المجموعة الأساسية العالمية من المؤشرات الرئيسية للأعمال والتجارة وبين المؤشرات المماثلة التي أوصى بها المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الدولي للاتصالات والشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وأجرت اللجنة عملية تجريبية يسرها المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا في المكسيك مع عدد محدود من البلدان (وهي بلدان ممثلة في أفرقة العمل وبلدان من أمريكا اللاتينية) لاختبار المجموعة الأساسية من المؤشرات، وقامت، استنادا إلى التعليقات القيمة التي وردتها، بتنقيح صحائفها التقنية لتحسين دقتها ووضوحها فيما يتعلق بالمصطلحات والتعاريف والتغطية والتصنيفات.

15 - وفي موازاة ذلك، أعدت اللجنة دليلا عن المؤشرات الرئيسية لإحصاءات الأعمال والتجارة، يعرض الرأي الاستراتيجي للجنة بشأن إحصاءات الأعمال والتجارة[1]، بما في ذلك تحديد الاحتياجات من السياسات العامة وما يتصل بها من ثغرات في البيانات، ويتضمن قائمة بالمؤشرات الرئيسية لإحصاءات الأعمال والتجارة. وسيعمم الدليل للتشاور على الصعيد العالمي بين البلدان والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، وسيقدم إلى اللجنة كورقة معلومات أساسية.

16 - ومن المتوخى أن يكون الدليل الجزء الأول من منشور يركز على إحصاءات الأعمال التجارية، وأن يُستكمل بجزء ثان يستفيض في مؤشرات التجارة الدولية. ويتمثل الغرض من هذه المؤشرات في أن تكون بمثابة قائمة مرجعية لتوجيه عمليات وضع برامج إحصاءات الأعمال والتجارة لمعالجة مواضيع الديموغرافيا التجارية، وديناميات الأعمال التجارية، وريادة الأعمال؛ والعولمة والرقمنة؛ والرفاه والاستدامة. وفي المستقبل، ستنظر اللجنة في إمكانية وضع قواعد بيانات عالمية بشأن هذه المؤشرات، استنادا إلى المبادرات القائمة.

جيم - نموذج نضج السجلات الإحصائية للأعمال التجارية وأنشطة بناء القدرات المتعلقة بالسجلات الإحصائية للأعمال التجارية

17 - تعترف اللجنة، في رأيها الاستراتيجي بشأن إحصاءات الأعمال والتجارة، بالدور المركزي للسجل الإحصائي للأعمال التجارية بوصفه العمود الفقري للبنية التحتية الإحصائية في أي بلد. وفي هذا الصدد، وضعت اللجنة دليلا عن نموذج نضج السجلات الإحصائية للأعمال التجارية، يوفر إطارا لتقييم مرحلة وضع السجلات الإحصائية للأعمال التجارية في البلدان فيما يتعلق بالأبعاد السبعة التالية: الإطار القانوني والمؤسسي؛ ومصادر البيانات للسجل؛ وصيانة وتحديث السجل؛ ونطاق التغطية للسجل؛ واستخدام السجل؛ وبيئة تكنولوجيا المعلومات؛ وقابلية التشغيل المتبادل.

18 - وينظر إلى الدليل على أنه جزء من مجموعة أدوات تتضمن تقييما ذاتيا تفاعليا على الإنترنت؛ وروابط بين أبعاد نموذج النضج والمواد التدريبية القائمة والتوجيهات المتعلقة بالسجلات الإحصائية للأعمال

(1) قُدّم الرأي الاستراتيجي بشأن إحصاءات الأعمال والتجارة كورقة معلومات أساسية إلى اللجنة في دورتها الحادية والخمسين (متاحة على الرابط https://unstats.un.org/unsd/statcom/51st-session/documents/BG-Item3e-Strategic-View-on-Busines-Statistics-E.pdf).

التجارية؛ ومعلومات عن الممارسات القطرية. وسيعمم الدليل للتشاور على الصعيد العالمي بين البلدان والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، وسيقدم إلى اللجنة كورقة معلومات أساسية.

19 - ومع وضع الدليل في صيغته النهائية، سيُشرع في إجراء تقييم عالمي منتظم لرصد تنفيذ التوصيات الدولية المتعلقة بالسجلات الإحصائية للأعمال التجارية في البلدان وتحديد المجالات ذات الأولوية للمساعدة التقنية. وسينظم التعاون مع الشركاء الدوليين والإقليميين المعنيين، بما في ذلك اللجان الإقليمية، من أجل تيسير التقييم العالمي. ويقترح إجراء التقييم العالمي كل خمس سنوات، وأن يَأخذ في الاعتبار جمع التقارير المرحلية القطرية لفريق فيسبادن المعني بسجلات الأعمال التجارية. كما سيستمر التعاون الوثيق مع مجموعة فيسبادن بشأن الأنشطة المتعلقة بالسجلات الإحصائية للأعمال التجارية، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بنموذج النضج والتقييم العالمي. وسيدعم التقييم العالمي تحديد المجالات ذات الأولوية لتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان.

20 - وقد أشرفت اللجنة على إعداد الدورة التأسيسية للتعلم الإلكتروني بشأن السجلات الإحصائية للأعمال التجارية، التي اشترك في إعدادها المعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ، ومصرف التنمية الأفريقي، وشعبة الإحصاءات، بإسهامات خاصة من خبراء تابعين لكل من المكتب الأسترالي للإحصاء، وهيئة الإحصاء الهولندية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي. ونُظمت دورة التعلم الإلكتروني في الفترة من 27 أيلول/سبتمبر إلى 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

21 - وتعمل اللجنة على إعداد سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية المصغرة للتركيز على الجوانب العملية لإنشاء وتعهد السجلات الإحصائية للأعمال التجارية، ولمناقشة هذه الجوانب العملية وتبادل الخبرات فيما بين البلدان. وتهدف الحلقات الدراسية الشبكية المصغرة إلى معالجة المواضيع ذات الصلة للبلدان، وسيتم تنظيمها مع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية، بما في ذلك اللجان الإقليمية.

دال - المعرفات الوحيدة للأعمال التجارية

22 - ناقشت اللجنة، في اجتماعها المعقود في حزيران/يونيه 2021، المقترح الداعي إلى مبادرة عالمية بشأن المعرفات الوحيدة. فكثيرا ما يُنظر إلى عدم وجود معرفات وحيدة للأعمال التجارية على أنه أحد العقبات الرئيسية التي تحول دون إنشاء وتحسين السجلات الإحصائية للأعمال التجارية في البلدان وتعوق إلى حد كبير استخدام البيانات الإدارية. وتوجد حلول ممكنة للاستفادة من المبادرات القائمة، مثل النظام العالمي لمعرفات الكيانات القانونية الذي تقدمه مؤسسة النظام العالمي لمعرفات الكيانات القانونية. وتقترح اللجنة وضع مبادرة عالمية لحشد الجهود الرامية إلى تشجيع إنشاء معرفات وحيدة في البلدان، وتعزيز الوصول إلى البيانات الإدارية وتقاسمها من أجل السجلات الإحصائية للأعمال التجارية وتشجيع بذل الجهود نحو حصر المعرفات الوحيدة العالمية. وعلى وجه الخصوص، فإن توافر المعرفات العالمية للكيانات القانونية يتيح الربط بين مصادر البيانات، ويقلل من الجهود اليدوية الرامية إلى التوفيق بين مختلف المعرفات المحلية، ويوفر معلومات عن ملكية الشركات، ويمكن أن ييسر عملية دمج المعلومات عن المعاملات عبر الحدود (مثل التدفقات الدولية للسلع والضرائب). كما أن استخدام المعرفات الوحيدة العالمية سيفيد في تطوير السجلات العالمية، مثل السجل العالمي لمجموعات المؤسسات التجارية وقاعدة البيانات التحليلية عن فرادى المؤسسات المتعددة الجنسيات والشركات التابعة لها.

هاء - السجل العالمي لمجموعات المؤسسات التجارية

23 - عقب الإصدار التجريبي الأول للسجل العالمي لمجموعات المؤسسات التجارية في كانون الأول/ديسمبر 2020، بدأت الشعبة الإحصائية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تعاونهما لتحديد سبل توحيد الجهود ووضع مشروع عالمي مشترك لتوليد منتج مشترك بشأن توصيف المؤسسات المتعددة الجنسيات.

24 - وبدأت الشعبة الإحصائية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مناقشات تقنية بشأن مواءمة محتوى المنتج المشترك من حيث المتغيرات والتغطية ومواءمة أساليب التوصيف وإجراءات التحقق. وبالإضافة إلى ذلك، تعكف الشعبة والمنظمة على وضع استراتيجية مشتركة لإشراك البلدان في عملية التحقق من بيانات السجل العالمي وربما إدخال بياناتها في السجل.

واو - فريق العمل المعني بإحصاءات التجارة الدولية

25 - عقد فريق العمل المعني بإحصاءات التجارة الدولية المنشأ حديثا اجتماعه الأول في تشرين الأول/أكتوبر 2021 للنهوض بعمله الصادر به تكليف والمتعلق بتنقيح دليل *إحصاءات التجارة الدولية للبضائع: المفاهيم والتعاريف لعام 2010* و*دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات لعام 2010* (دليلا إحصاءات التجارة الدولية)؛ وتعزيز التكامل بين إحصاءات الأعمال والتجارة؛ وبرامج بيانات التجارة العالمية؛ بناء القدرات؛ والمواضيع الشاملة (مثل التجارة الرقمية والتجارة بحسب خصائص المؤسسات التجارية)، من خلال التنسيق مع برامج عمل أفرقة العمل الأخرى التابعة للجنة. وجرى التسليم بأن ترتيبات حوكمة وولاية فريق العمل الجديد تتفق مع مقررات اللجنة الإحصائية في دورتها الثانية والخمسين، وبالتالي فإنها تحل محل الممارسة السابقة المتمثلة في إنشاء أفرقة خبراء مخصصة تابعة للأمم المتحدة لتنقيح دليلي إحصاءات التجارة الدولية.

26 - وفيما يتعلق بالأنشطة المتعلقة ببناء القدرات وبرنامج البيانات العالمي، شرع فريق العمل في العمل بالاشتراك مع فريق العمل المعني ببناء القدرات لوضع نموذج للنضج وأداة تقييم لتنفيذ التوصيات الدولية بشأن إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات. وعلاوة على ذلك، ومن أجل دعم البلدان في تجميع إحصاءات التجارة الدولية في البضائع، تعكف الشعبة الإحصائية والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي حاليا على تطوير أدوات للبيانات التجارية، مع مراعاة أحدث هياكل تكنولوجيا المعلومات. ومن المتوقع إجراء اختبارات تجريبية في عام 2022.

27 - وتوصي اللجنة باستكشاف سبل المواءمة والاتساق بين دليلي إحصاءات التجارة الدولية إلى أقصى حد ممكن، وكذلك اتساقهما مع نظام الحسابات القومية و*دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي* وتحديثاتهما. وجرى الاتفاق على أن زيادة مواءمة أو توحيد أو تكامل دليلي إحصاءات التجارة الدولية من شأنه أن يعزز التعاون المؤسسي داخل البلدان في مجالات التجارة الدولية والحسابات القومية وإحصاءات ميزان المدفوعات.

28 - كما أجرى فريق العمل المعني بإحصاءات التجارة الدولية مناقشة أولية لموضوعات البحث، حسب الأولوية على أساس الأهمية والنضج والجدوى. وشملت المواضيع أثر التنقيحات على *دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي*، وتحديد القيمة، وقياس الأسعار والحجم، وقياس أساليب التوريد، والتجارة الرقمية،

وسلاسل القيمة العالمية، وربط إحصاءات الأعمال والتجارة، وأثر التجارة على البيئة والاستدامة، وإحصاءات الشركات التابعة الأجنبية، وأثر التنقيحات على التصنيفات الاقتصادية (أي التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية والتصنيف المركزي للمنتجات). وأعرب فريق العمل عن الحاجة إلى إجراء مزيد من المناقشات بشأن المواضيع وأولوياتها داخل اللجنة، ومشاورات عالمية حسب الحاجة. وستقدم معلومات أكثر تفصيلا عن الخطة البحثية في وثيقة معلومات أساسية.

29 - وأوصت اللجنة بأن يراعي الجدول الزمني لتنقيح دليلي إحصاءات التجارة الدولية التنقيحات الجارية لنظام الحسابات القومية ودليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي والتقدم المحرز في وضع المذكرات التوجيهية. ومن المتوقع أن تتألف المذكرات التوجيهية من إطار مفاهيمي ومبادئ توجيهية لتجميع البيانات. وسيشمل دليلا إحصاءات التجارة الدولية الإطار المفاهيمي وسيلتزمان بدورة تنقيح صارمة. وستكون ممارسات تجميع البيانات في أدلة المجمعين المرتبطة بها، والتي ستُحدّث على نحو أكثر تواترا. وستقدم معلومات أكثر تفصيلا عن عملية التنقيح في وثيقة معلومات أساسية.

ثالثا - برنامج عمل اللجنة المقترح للفترة 2022-2024

30 - في إطار السياق الوارد في الفرع الثاني - ألف، ستحدد أفرقة العمل التابعة للجنة برنامج عمل محدد للفترة 2022-2024، يتضمن منجزات مستهدفة تتماشى مع المجالات ذات الأولوية المحددة في الرأي الاستراتيجي الجديد بشأن إحصاءات الأعمال والتجارة ومبادئ التكامل الأفقي والتكامل الرأسي. وفي هذه المرحلة، يتوقع أن يتم وضع برنامج العمل الجديد داخل اللجنة (أي ضمن أفرقة العمل القائمة). غير أنه يجوز للجنة أن تعيد النظر في تنظيمها في مرحلة لاحقة. وستقدم اللجنة تقريرا عن برنامج العمل المفصل في الدورة القادمة للجنة الإحصائية.

رابعا - الإجراءات المطلوب من اللجنة الإحصائية اتخاذها

31 - اللجنة مدعوة إلى الإعراب عن آرائها بشأن ما يلي:

(أ) الرأي الاستراتيجي المنقح بشأن إحصاءات الأعمال والتجارة لتعزيز التكامل الأفقي (عبر المجالات الإحصائية) والتكامل الرأسي (بين مصادر البيانات والأطر الكلية) بين إحصاءات الأعمال والتجارة، والمجالات الجديدة ذات الأولوية المحددة في الفرع الثاني - ألف من هذه الوثيقة، وخطة وضع برنامج عمل مستقبلي مفصل، على النحو المعروض في الفرع الثالث من هذه الوثيقة؛

(ب) التقدم المحرز في عمل فريق العمل المعني بإحصاءات التجارة الدولية، وعملية التنقيح المقترحة، والخطة البحثية لتنقيح دليلي إحصاءات التجارة الدولية، وخطة وضع نموذج للنضج وأداة تقييم للإحصاءات المتعلقة بالتجارة الدولية في الخدمات، والتقدم المحرز بشأن أدوات البيانات التجارية لإحصاءات التجارة الدولية في البضائع؛

(ج) الدليل المتعلق بالمجموعة الأساسية العالمية للمؤشرات الرئيسية للأعمال والتجارة، واستخدام قائمة المؤشرات كقائمة مرجعية للبلدان لوضع إحصاءات الأعمال والتجارة، بغية إطلاع المستخدمين على مواضيع الديموغرافيا التجارية، وديناميات الأعمال التجارية، وريادة الأعمال؛ والعولمة والرقمنة؛ والرفاه والاستدامة؛

(د) دليل نضج السجلات الإحصائية للأعمال التجارية، والشروع في عملية تقييم منتظمة لحالة تنفيذ السجلات الإحصائية للأعمال التجارية في البلدان، والأنشطة المقترحة لبناء القدرات فيما يتعلق بالسجلات الإحصائية للأعمال التجارية؛

(هـ) وضع مبادرة تهدف إلى تحسين توافر معرفات وحيدة في مصادر البيانات الإدارية للبلدان وربطها بمعرفات وحيدة عالمية.